اللسانيات القانونية العربية التطبيقية

مدخل إلى علم اللغة الجنائي[1]

Applied Arabic Legal Linguistics

Entrance to forensic linguistics

Dr. Mohamed Houmam

د. مُحَمَّد همام

أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير

ملخص:

يؤطر البحث موضوعه داخل المقاربات البينية، خصوصا بين اللغة والقانون. ويركز على تقديم مدخل إلى **(علم اللغة الجنائي)** باعتباره حقلا علميا في طور التشكل في الدراسات اللسانية العربية التطبيقية المعاصرة. وهو حقل بيني بين **اللسانيات التطبيقية** وبين **التحقيقات الجنائية** التي تكون إحدى بياناتها ذات طبيعة لغوية؛ مكتوبة أو منطوقة. بما يعني مساهمة اللغة في حل المشكلات ذات طبيعة قضائية وأمنية، بفحص هذه **الأدلة الجنائية (اللغوية)**، ومن خلال ما توفره اللسانيات التطبيقية من أفكار نظرية وأدوات إجرائية. وهو ما يتجلى، في بعض الدوائر القضائية والأمنية، في الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا مثلا، عند الالتجاء إلى **(الخبير اللغوي)** لتحليل أدلة جنائية؛ مثل: رسائل التهديد، وخطابات طلب الفدية، ورسائل الانتحار، ورسائل الاستدراج الإرهابي، واستدراجات العصابات الإجرامية، ورسائل الاستدراج الجنسي، والتزوير، والخداع، والعلامات العنصرية، ورسائل السب والشم، وفحوى المكالمات الطارئة ومصداقيتها...

ويحدد البحث مجال اشتغال علم اللغة الجنائي إذن في ما يتعلق ب **(الجرائم اللغوية)**، بما يساعد المحققين الجنائيين والقضاة على كشف الحقيقة الجنائية، والوصول إلى الفاعلين الحقيقين وإلى المجرمين. وميز البحث بين أنواع علم اللغة الجنائي العام والخاص، وما يتعلق بهذه الأنواع في معالجة قضايا بينية بين القانون واللسانيات التطبيقية؛ مثل قضايا الترجمة في المحاكم الجنائية، ونسبة النصوص إلى مؤلفيها، والاختلافات اللغوية والثقافية في نصوص المتهمين في الجرائم والجنايات، وقضايا الاستنطاق والتواصل في مكاتب التحقيق بخصوص المتهمين، وكذا الأفعال الكلامية والتواصلية في قاعة المحكمة بين القضاة والمحامين، وبين القضاة والمتهمين، وبين المدعى والمدعى عليهم...

[1] – قدمت خلاصة هذا البحث في الندوة الدولية الأولى حول: قضايا راهنة في اللسانيات التطبيقية، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة مُحَمَّد الخامس بالرباط، يومي: 8 و9 ماي 2024.

ويثبت البحث أن كل هذا يبرز حاجة العمل الأمني والقضائي إلى خبير لغوي يساعد في كشف الحقيقة الجنائية، ويساهم في توفير الضمانات اللازمة للمحاكمة العادلة، وتحقيق الإنصاف في الحكم بين المتقاضين، من خلال استعمال أنجع الوسائل في التحقيق. فاللسانيات التطبيقية تضع أدواتها النظرية والإجرائية إذن من أجل العدالة، في إطار حقل علمي جديد يدعى: **علم اللغة الجنائي**.

Research abstract

The research frames its subject within inter-disciplinary approaches, especially between language and law. It focuses on providing an entrance to (Forensic Linguistics) as a scientific field in the process of being formed in contemporary applied Arabic linguistic studies. It is a field between applied linguistics and criminal investigations, one of whose data is of a linguistic nature, Written or spoken. This means that language contributes to solving problems of a judicial and security nature, by examining this forensic (linguistic) evidence, and through the theoretical ideas and procedural tools provided by applied linguistics. This is evident, in some judicial and security circles, in the United States, Britain, and Australia, for example, when resorting to a "linguist" to analyze forensic evidence such as: threatening letters, ransom letters, suicide letters, terrorist luring letters, criminal gang Luring, sexual Luring letters, forgery, deception, racist signs, insulting messages, and the content and credibility of emergency calls.

The research defines the field of work of forensic linguistics in relation to (linguistic crimes), which helps criminal investigators and judges uncover the criminal truth and reach the real Actors and criminals. The research distinguished two types, general and special forensic linguistics, and what relates to these types in addressing interface issues between law and applied linguistics. Such as translation cases in criminal courts, the ratio of texts to their authors, the linguistic and cultural differences in the texts of those accused of crimes and felonies, the issues of interrogation and communication in investigation offices regarding the accused, as well as the verbal and communicative actions in the courtroom

between judges and lawyers, between judges and defendants, and between the plaintiff and defendants…

The research proves that all of this highlights the need in security and judicial work for a linguistic expert who helps in revealing the criminal truth, contributes to providing the necessary guarantees for a fair trial, and achieving fairness in judgment between litigants, through the use of the most effective means in the investigation. Applied linguistics therefore places its theoretical and procedural tools for the sake of justice, within the framework of a new scientific field called: forensic linguistics.

Key words: Forensic Linguistics, Interdisciplinarity, Criminal Evidence, Applied Linguistics, Justice.

تقديم: في الحاجة إلى المقاربات متعددة التخصصات

يميل البحث العلمي اليوم إلى الانشغالات المتعلقة بتخصصات متعددة ومندمجة. وقد سعينا في بحوثنا السابقة إلى التعريف بهذه الظاهرة ورفع الالتباس عن عدد من المصطلحات المتعلقة بها، باعتبارها ظاهرة علمية قديمة/ جديدة، متعلقة بتكامل المعارف أو تداخلها أو بتجاورها أو تفاعلها مع بعضها البعض، وباستثمار التخصصات المندمجة. ووقفنا على الارتباطات والفروق الممكنة والحاصلة بينهما، وهل يمكن تحويلها إلى مناهج وطرائق وآليات تحليلية لتستفيد منها مجموعة من العلوم؛ مثل العلوم القانونية في علاقتها باللسانيات التطبيقية؟ وهذا ما جعلنا نركز في كتابنا التفصيلي حول (**تداخل المعارف**) على المرتكزات الإبستمولوجية/ المعرفية الملائمة لإنجاح هذه الوظيفة، خصوصا وأن أغلب مصطلحات (تداخل المعارف) تم تخصيبها في المجال التربوي التدريسي، ثم في مجالات علم النفس والمعالجات الطبية، وأحيانا في حقلي الاقتصاد والتسيير.

وعليه، فقد حاولنا دراسة ظاهرة التكامل بين العلوم في العلوم العربية والإسلامية القديمة، سواء في كتابنا (**تداخل المعارف**)[1]، أو في كتابنا (**إبستمولوجيا العلوم الإسلامية**)[2]، أو في دراسات أخرى، كما سنرى لاحقا، من منطلق أن هذه الظاهرة كانت موجودة بين العلوم الإسلامية؛ إذ أشارت مؤلفات قديمة إلى العلاقة الحاصلة بين العلوم سواء التي تشترك مع بعضها البعض في خصائص معينة أو التي يكمل بعضها البعض أو التي يساعد بعضها البعض الآخر. ولعل هذا التداخل بين العلوم هو ما دفع أبو نصر الفارابي (339هـ/950م) إلى الوصف التحليلي لمعظم العلوم في كتابه (**إحصاء العلوم**)؛ فهو يتكلم بلغة الملم بدقائق جميع التخصصات المعرفية التي تحدث عنها، وهي: علم اللسان، والمنطق، والطبيعيات، والإلهيات، والفقه (القانون)، وعلم الكلام. وقد دافع عن أطروحة التفاعل بين التخصصات والعلوم، وقدّم أمثلة في الموضوع؛ وليس صدفة أن ربط في الفصل الأول من كتابه بين اللغة والقانون؛ فقد تحدث عن تقسيم علم اللسان إلى حفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما، وعلم مايدل عليه شيء منها، وإلى علم قوانين تلك الألفاظ[3]؛ فذكر علم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وعندما تكون مركبة، وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة، وقوانين تصحيح الأشعار[4]. فعندما تحدث عن المنطق ربطه بالقوانين التي تقوم العقل، وذكر أنه يناسب النحو المنطق بالنحو وبالعروض على وجه (**التناسب**)[5]. اعتبر أيضاً أن المعرفة المنطقية ذات بعد تداولي يفيد الإنسان في علاقاته مع

---

[1]- تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي، دراسة في العلاقات بين العلوم، منشورات مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، 2017.

[2]- إبستمولوجيا العلوم الإسلامية، مقاربات منهجية في علم اجتماع المعرفة الدينية، منشورات، طوب بريس، ط1، الرباط، 2016.

[3]- يعرف الفارابي القوانين بقوله: " والقوانين في كل صناعة: أقاويل كلية، أي جامعة. ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة، حتى يأتي على جميع الأشياء التي هي موضوعة للصناعة أو على أكثرها". إحصاء العلوم، صححه ووقف على طبعه وصدره بمقدمة مع التعليق عليه عثمان مُحَمَّد أمين، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1350هـ/1931م، ص3-4.

[4]- الفارابي، إحصاء العلوم، مرجع سابق، ص5.

[5]- قال الفارابي: " وهذه الصناعة (يقصد المنطق) تناسب صناعة النحو: وذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ. فكل ما يعطيناه علم النحو من القوانين في الألفاظ، فإن علم النحو يعطينا نظائرها في المعقولات. وتناسب أيضا علم العروض: فإن نسبة علم المنطق إلى المعقولات كنسبة العروض إلى أوزان الشعر"، إحصاء العلوم، مرجع سابق، ص12.

الناس، وتفيده في الإقناع وإدراك آراء الآخرين وتقويمها من حيث قوتها ومن حيث ضعفها، كما ربط المنطق بعلم الموسيقى وعلم الأثقال وعلم الحيل[1]، واستطرد في الحديث عن الرياضيات والهندسة والفيزياء، وغيرها من العلوم الطبيعية[2]. إن علماء العرب الكبار كان لهم إلمام واسع ودقيق بمعظم علوم العصر، سواء تلك التي تم تخصيبها في علوم الفقه والأصول والمعارف التشريعية والقانونية، أو تلك التي تم استجلابها من الميراث اليوناني وعلى رأسها المعرفة المنطقية.

وقد سمّى ابن رشد تداخل المعارف ب(**العلوم المتعارفة**) في تلخيصه لكتاب البرهان لأرسطو[3]، وهو يدرس الروابط بين العلوم. كما تحضر العلاقات بين العلوم وتداخل التخصصات سواء من الناحية النظرية أو من حيث الصناعات والمهارات الإنسانية في مقدمة ابن خلدون؛ فأطروحة ابن خلدون في العمران، تنطلق من أن العلوم والمعارف والصنائع وكل الأنشطة البشرية مرتبطة وجوديا بالعمران وبالمدينة، هدفها واحد، هو خدمة الإنسان[4].

فالتعاون بين المتخصصين يُسهم في حل مشكل أو دراسة حالة مستعصية، كما يضفي على الترابط المعرفي أهمية بالغة، وهو ما تصوره كثير من المتخصصين في مجال التعددية المعرفية **Multidisciplinarité**، والتعالق المعرفي **Interdisiplinarité** وعبر المعرفية **Transdisciplinarité**.

إن تداخل المعارف وتداخل التخصصات، مثل تداخل اللسانيات التطبيقية والقانون، وهو الإشكالية التي نشتغل عليها في هذا البحث، ينطلق من فكرة أن تضافر التخصصات يسهم في تحليل الوضعيات والمشاكل، على مستوى البحث النظري والفكري، وعلى مستوى التدريس والبيداغوجيا الجامعية، وعلى مستوى معالجة المشكلات الاجتماعية والأمنية المستجدة في واقعنا المعاصر؛ فالمقاربة متعددة التخصصات، بنظرنا، تجيب على أسئلة تكون موضوع اهتمام من المتخصصين، لهم انشغالات مشتركة؛ مثل اللسانيين والقانونيين.

وإذا كان التخصص (Discipline) يعني جميع المعارف والتخصصات والمواد التعليمية، وكل ما له علاقة بالسلوك الجماعي أو الفردي، وما يرتبط بذلك من الانضباط لقواعد السلوك، فهذا يعني أن (تداخل المعارف) يعتبر من المفاهيم التفسيرية القادرة على إنجاز مهمات وظيفية في مجال تحليل الظواهر الاجتماعية والأمنية والقضائية ومعالجة النصوص ذات الطبيعة التشريعية والقانونية.

---

[1]- الفارابي، إحصاء العلوم، مرجع سابق، ص47-51.

[2]- إحصاء العلوم، مرجع سابق، ص53-59.

[3]- ابن رشد، شرح البرهان لأرسطو، وتلخيص البرهان، جمعه وشرحه وقدم له عبد الرحمن بدوي، السلسلة التراثية، 12، ط1، الكويت، 1405هـ/1984م، تلخيص كتاب "البرهان"، المقالة الأولى، السؤال العلمي، ص76 وما بعدها.

[4]- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، حققها وقدم لها وعلق عليها عبد السلام الشدادي، الجزء الثاني، ط1، الدار البيضاء، 2005، الفصل السادس، في أن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارات، ص356-360.

إن أي تخصص علمي/ معرفي تكون وراءه دائما وعبره تفاعلات معرفية سابقة أو معاصرة هي التي أبرزته إلى الوجود؛ فلا يوجد أي تخصص نفسه من نفسه، كما أن تفاعلاته مع المعارف القريبة أو البعيدة لا تنقطع طيلة بروز وجوده التاريخي؛ فجميع النصوص تكون متداخلة بنيويا ودلاليا سواء كانت قانونية أو فلسفية أو أدبية، في إطار أطروحة (التناص) التي بلورها **باختين وجوليا كريستيفا**[1]؛ هذا هو حال المعارف والنصوص دائما منذ بدايتها.

إن الدفاع عن أطروحة دمج منجز اللسانيات التطبيقية في الحقل القانوني ليس فكرة جديدة، وإنما هو تعبير عن صورة الماضي المعرفي الإنساني وخصوصياته الجدلية والتفاعلية؛ وهي المسؤولة عن تطور الفكر والعلم إلى اليوم؛ فقراءة النّص التشريعي اليوم وكذا فهمه وتطبيقه، يمر عبر التفاعل بين البنية النصية والبنية الذهنية للقارئ، وأن ناتج التفاعل هو الذي يساعدنا على الحصول على تصور كلي للنص التشريعي، والاقتراب أكثر من مراد المشرع ومقاصد كلامه أو ما يسميه أحد رواد نظرية التلقي ب: "**التأويل الكلي المتسق**"[2]. كما أن حصول الاقتناع لدى القاضي في قضية ما يتم عبر التأمل في الأدلة المنتجة التي توضع بين يديه، ويساهم في إعدادها الخبراء، ومن بينهم الخبير اللغوي، في القضايا التي تكون أدلتها القانونية والجنائية تحديدا ذات طبيعة لغوية. وظهر في هذا السياق، ومن أجل الحاجة القضائية إلى الخبرة اللسانية التطبيقية، حقل: **اللسانيات القضائية**؛ يهتم بدراسة لغة القانون المكتوبة، والتفاعلات اللسانية في القضايا الجنائية، مثل تحليل المكالمات، ووصف عمل اللساني القانوني عندما يتدخل لمساعدة القضاء باعتباره شاهدا خبيرا[3].

إن التخصصات ليست منعزلة عن بعضها البعض، بل إن العلاقات بينها، سواء كانت تداخلا أو تكاملا أو تعالقا أو تجاوراً أو ترابطا... هو الشريان الحيوي الذي يحرك ديناميتها وتفاعلها وتأثيرها في بعضها البعض؛ فكل تخصص إذن هو بالضرورة مخترق من تخصصات أخرى كما يكون هو نفسه مخترقاً لغيره من التخصصات.

---

[1]- برغم أن مصطلح (التناص) قد نشأ في خضم الدراسات الأدبية والنقدية، وفي الرواية تحديدا، مع باختين، فإن جوليا كريستيفا حولته، تأثرا بباختين بالطبع، وفي سياق الدراسات مابعد البنيوية والدراسات الثقافية، إلى مفهوم تفسيري لتداخل النصوص من مختلف العلوم والتخصصات. ينظر كتابها: الرغبة في اللغة Desire in Lnguage: Asemiotic Approach to Literature and Art، منشورات جامعة كولومبيا، 1981. ونجد استثمارا إجرائيا لهذا المفهوم في أبحاثها: (النص المقيد)، و(الكلمة والحوار والرواية). وقد عبر عن المنزع التداخلي متعدد الاختصاصات في أطروحة كريستيفا مترجم كتابها (علم النص)، عندما كتب في تقديمه: " تنبع أهمية هذه الأبحاث من كونها لا تنغلق في مبحث معرفي واحد. إن انفتاحها على الفكر الفلسفي والمنطقي وعلى علم الاجتماع والتحليل النفسي والبحث اللساني...إلخ، منحها تميزا في الطرح والتحليل. من هذا التعدد أيضا تنبع صعوبة ترجمة كتابات جوليا كريستيفا؛ لأن تداخلا معرفيا مركبا من هذا القبيل لا يطال المستوى النظري والإجرائي بمفرده، بل يتغلغل داخل التركيب اللغوي للاصطلاحات التي تتعامل بها الباحثة مع النص الأدبي". جوليا كريستيفا، علم النص، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، ط2، الدار البيضاء، 1997، ص، تقديم.

[2]- فولفغانغ إيزر، فعل القراءة: نظرية جمالية التجاوب، ترجمة حميد لحميداني والجلالي الكدية، منشورات مكتبة المناهل، 1995، ص70.

[3]- ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات والقانون، بحوث ومترجمات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1443هـ/2022م، بحث: اللسانيات القضائية: التحليل في خدمة العدالة، أديل بيتيتكليرك، ص73-96. ونشر البحث نفسه في: حافظ إسماعيل علوي، الخطاب القانوني، ترجمات مختارة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1444هـ/2023م، بعنوان: اللسانيات الجنائية: التحليل في خدمة العدالة، أديل بيتيتكليرك، ص105-128.

وعليه، عملنا في هذا السياق على ترسيخ تداخل المعارف وتعالق التخصصات وخدمة بعضها البعض خصوصا في مجال الدراسات اللسانية والقانونية.

فقد أنجزنا سنة 2001 دراسة بعنوان: **"منهج الاستدلال في علم أصول الفقه، مقاربة حجاجية"**، صدرت على شكل كتاب بعنوان: **"المنهج والاستدلال في الفكر الإسلامي، مساهمة في النقد"**، استثمرنا فيه، في المبحثين الثاني والثالث من الفصل الثاني آليات حجاجية لتحليل النص الأصولي عند الإمام الشاطبي[1]، من خلال الاستفادة من أساليب البحث في آليات الخطاب وطرق التدليل، كما طورها فلاسفة اللغة في تحديد مفهوم الخطاب ومقصوده، وما يشرحه المفسرون من مفاهيم وآليات عند بحثهم عن تحديد مراد الله من خطابه، ظاهراً وباطناً، وشروط ذلك وأدلته، وكذا من اجتهادات البلاغيين واللسانيين في التنظير لوحدة الخطاب وانسجامه أو تنوعه وتعدد آفاقه، وكذا استحضار المتلقي وقدرته المعرفية وقيمة العلم/ النص المعروض عليه، وملاءمته لمقامه وسياقه. وقد عملنا في هذا البحث/ الكتاب على تجريب مجموعة من الآليات ذات الانتماء إلى تخصصات مختلفة وحقول متنوعة في تحليل نص أصولي يشكل البنية القاعدية لمنهج التشريع وبناء الأحكام في الإسلام، هو متن علم أصول الفقه. وأنجزنا دراسة مطولة سنة 2010، شاركنا بها في المؤتمر الدولي بالجزائر **"التكامل المعرفي وأثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية"**[2]، وكان عنوان بحثنا **"التداخل المعرفي: دراسة في المفهوم"**، حددنا فيه الإطار النظري العام لهذه الأطروحة، ووقفنا على الأسرة المفاهيمية لمفهوم التداخل؛ مثل: تكامل العلوم، وتشابك التخصصات، وتعدد التخصصات، والتعالق المعرفي، والترابط المعرفي، وعبر المعرفية، وعبر المنهاجية، وغيرها. ثم بدأنا في تجريب آليات التداخل المعرفي في مجموعة من الحقول العلمية. وأصدرنا سنة 2013 كتابا حول **"الفن المغربي جاذباً للاندماج الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية في أغاني ناس الغيوان"**[3]، استثمرنا فيه بعض الأدوات التحليلية لمنهج البنيوية التكوينية كما صاغها منظرها لوسيان غولدمان، والذي جمع بين التكوين المزدوج (المتداخل)؛ أي بين الاقتصاد السياسي والفلسفة[4]، لذا عمل على اكتشاف دلالة البنى الذهنية الجماعية التي أنشأتها المجموعات الاجتماعية. وقد استفدنا من آلياته النظرية باعتبارها تساعدنا على مقاربة النصوص من منظور سوسيولوجي للفن وللفكر. وقد ساعدنا هذا المنهج، مع قليل من التعديل، على المزج بين الأداة السوسيولوجية والنص الفني للوقوف على التفاعل بين حقلين معرفيين مختلفين: (السوسيولوجيا والأدب "الفن")، واكتشاف التفاعل الخلاق بين الوعي والفعل انطلاقاً من مستويات الإدراك والممارسة الاجتماعية. إن الإيمان بقوة التداخل بين المعارف وفرنا لنا نموذجا تفسيريا لنص في سياق إدراك جماعي واجتماعي من خلال مفاهيم ذات قوة تفسيرية كبيرة مثل: (الوعي)، و(البنية الدلالية)، و(الرؤية إلى العالم).

---

[1]- المنهج والاستدلال، مساهمة في النقد، منشورات دار الهادي، ط1، بيروت، 2003، ص 137 وما بعدها.

[2]- صدرت ضمن كتاب، "التكامل المعرفي وأثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية"، منشورات المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط1، فرجينيا، 2012م، ص 55-107.

[3]- منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، نوفمبر 2013م. حاز هذا الكتاب على الجائزة التقديرية للعلوم الاجتماعية.

[4]- ومعلوم أن غولدمان صاغ نظريته من خلال قراءة أعمال جورج لوكاتش: "الروح والأشكال"، و"نظرية الرواية"، و"التاريخ والوعي الطبقي".

وأصدرنا سنة 2017 كتابنا (**تداخل المعارف ونهاية التخصُّص في الفكر الإسلامي العربي، دراسة في العلاقات بين العلوم**)[1]، يحمل خلاصات أبحاثنا في تداخل المعارف وتكامل العلوم باعتبارها أطروحة ندافع عنها كآلية وصفية وتحليلية للظاهرة المعرفية، ولمختلف حقول المعرفة العلمية بما فيها (**الحقل القانوني**). وقد خلصنا في كتابنا عبر اشتغال نظري وتطبيقي، إلى أن قيمة التخصص العلمي لا تكون إلا في إطار الملك المشترك والعلاقات المتداخلة مع التخصصات الأخرى أخذاً وعطاءً. وكشفنا في الكتاب عمليات الارتحال الواسعة لقدر كبير من المفاهيم والنظريات والمناهج خارج حقولها الأصلية، استعارة أو هجرة أو تهريبا أو هجانة. وحشدنا في الكتاب كمّاً كبيراً من المعطيات المرتبطة بتاريخ العلوم وتطورها تثبت أن (تداخل المعارف) و(تكامل العلوم) كان مدخلاً أساسياً في الثورات العلمية الكبرى، وأن علماء التداخل و(التكامل المعرفي) كانوا باستمرار رواد قافلة الإبداع في رحلة الإنسان العلمية. ولم يقلل الكتاب، ولا نقلل أصلاً، من أهمية (**التخصص العلمي**)، ولكن نؤكد عبر الدراسة والتحليل والتدليل، على أن هذا التخصص إذا تجاوز حجمه تحول إلى مجرد حقل مصطنع، قد يحدث في بعض الأحيان لأغراض غير علمية، ويفتقد إلى مقومات البحث من حيث المقولات والمفاهيم والمناهج والإشكالات والقلق المعرفي والنمو العلمي المطرد.

1- بين العلوم القانونية والعلوم اللسانية

عملنا على البحث في العلاقات بين العلوم القانونية والاجتماعية والعلوم الأخرى وخاصة اللغة. وبدأنا في البحث عن طرق خدمة اللغة العربية للقانون، وعن العلاقات الموجودة والممكنة بين العلوم القانونية والعلوم اللغوية. وسعينا، إضافة إلى أعمالنا البيداغوجية في تدريس **اللسانيات القانونية المطبقة**' إلى تعميق البحث في (**اللغة القانونية**) باعتبارها لغة متخصِّصة وتطبيقية، وباعتبارها لغة اجتماعية يتخذها الأفراد والجماعات في حياتهم العملية لتصبح (لغة مهنية) لعملهم الاجتماعي، بهدف التواصل وإيصال مقاصد الكلام بينهم. وبدأ يتشكل لدينا وعي أن (اللغة القانونية) باعتبارها لغة متخصصة تمتد في الحركية الذهنية للإنسان منذ وجوده إلى مرحلتنا المعاصرة التي عرفت لغة غاية في الدِّقة مع التطور المعلوماتي المذهل الذي أسس لغة خاصة به هي **(لغة المعلوميات)، فهل يمكن الحديث عن (لغة قانونية) بهكذا دقة ومواصفات حاملة لمعان قانونية ذات طبيعة تجريدية وعامة وإلزامية واجتماعية؟**[2]

ولقد تضافرت جهود متخصصين من حقول معرفية مختلفة لبناء تصور عام عن (اللغة المتخصصة)؛ إذ تداخلت جهود الباحثين في (العلوم الإدراكية) و(المعرفية) و(التوثيقية) و(المعلوماتية) و(اللسانيات التطبيقية) و(علوم التواصل)، تضافرت وانتقلت

[1]- منشورات مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت 2017م.

[2]- كتب أودري لاور Audrey Laur مقالة علمية عنونها بسؤال في الموضوع هو: Existe-t-il un langage guridique ? (هل توجد لغة قانونية؟) خلص فيها إلى وجود لغة قانونية خاصة ذات صلات مع اللغة العادية والمتداولة، ولكن هذه اللغة القانونية الخاصة تعكس فرادة كل نظام قانوني وكذا خصوصيته. ترجم هذه المقالة العلمية الأستاذ حافظ إسماعيلي علوي، وأدرجها في كتابه: لغات القانون: ترجمات مختارة، تقديم سعد مصلوح، منشورات دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1443هـ/2022م، ص29-40. كما وردت المقالة نفسها مترجمة، في: حافظ إسماعيلي علوي، الخطاب القانوني، مرجع سابق، ص13-26.

بالبحث اللساني التطبيقي، من الاهتمام (بأحادية المفهوم) الذي يحيل عليه المصطلح[1]، والذي يمثل معياراً لضبط (مهنية) ما، إلى الاهتمام باللغة المتخصصة، باعتبارها كائناً يتمتع بجميع خصائص اللغات الحية الطبيعية، حتى إنه يصعب عزلها عن السياق الخاص بجميع اللغات في التواصل والتعبير بل والكينونة. وإذا كانت (**اللغة القانونية**) باعتبارها لغة متخصصة هي مصنوعة وموجهة لهدف غايته الدقة والوضوح، والتواصل الفعال بين المشرع وبين المخاطبين بالنص القانوني، أو كما قال أحد المتخصصين في اللغة القانونية: "**اللغة المتخصصة هي لغة حاملة لمعارف متخصّصة**"[2]، وفي حالتنا المعارف القانونية والحقائق التشريعية أو مراد المشرع وغاياته من تشريعه، أو أحكام القاضي واقتناعه المطلق. تصبح عندها اللغة القانونية خطابا وحقل القانون أو القضاء سياقاً لهذا الخطاب[3].

وعليه، فقد دفعنا البحث في [**اللغة القانونية**[4]]، من حيث تعريفها وحدودها وخصائصها ووظيفتها وبنيتها، إلى جمع بيبليوغرافيا تعالج هذا الموضوع. وكم فوجئنا بالوقوف على مؤلفات موسعة في الموضوع بالإنجليزية وبالفرنسية، وكذا بالعربية وإن بدرجة أقل، تعالج الموضوع تحت مسميات مختلفة، وتكشف عن الترابط الوثيق بين البحث اللساني والبحث القانوني. وسنعرض عينة محدودة من هذه المراجع التي نشتغل عليها، ترجمة وتحليلا ومدارسة، لنخرج منها مادة علمية وبيداغوجية تساعدنا على إغناء حقل (**اللسانيات القانونية**)، في أبحاثنا المستقبلية، كما تساعدنا على تحديد جغرافيا هذه المحاولة البحثية الذي نقدمها في هذه الدراسة. لقد بذلنا مجهوداً في تجميع هذه البيبليوغرافيا المتعلقة بحقل اللغة والقانون وقضايا اللغة القانونية التطبيقية؛ وعلى غناها وتنوعها ما بين مراجع بالإنجليزية وأخرى بالفرنسية وأخرى بالعربية؛ فإنها في بيئتنا الجامعية العربية، خصوصا في كليات القانون، ما زالت قليلة؛ إذ طغت الكتب التي تعلم قواعد اللغة، وكذا الأسلوب والاستعمال الأمثل للعبارات[5]... ولكننا وجدنا شحا على

---

[1] – يرجع في العلاقة بين المفهوم والمصطلح إلى دراستنا بعنوان: "تحيز المفاهيم والمصطلحات، من أجل بديل اجتهادي تطبيقي جديد". من منشورات الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، الرباط، 2020.

[2] – Pierre Lerat, « Les langues spécialisées », PUF, 1995.

Voir aussi: Wester E, « L'étude scientifique générale de la terminologie, zone frontière entre la linguistique, l'ontologie informatique et les sciences des choses », 1974.

[3] – يميز مالكلوم كولتهارد Malcolm Coulthard، وهو أول استاذ للسانيات القضائية في العالم، في جامعة برمنغهام Birmingham، وأول مدير للمجلة الدولية للكلام: اللغة والقانون The International Journal of Speech, Language and the Law، كانت تسمى: **مجلة اللسانيات القضائية**، يميز بين **لغة القانون Language of the Law**، أي القوانين كماهي مكتوبة في المدونات القانونية، وقد نسميها: **لغة التشريع**، وبين اللغة المستعملة في **التواصل القانوني**؛ مثل تواصل المحامي مع موكله، أو استنطاقات الشرطة، والتواصل في قاعة المحكمة، وما يحصل فيها من التفاعلات الكلامية... ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات والقانون: بحوث وترجمات، مرجع سابق، ص76.

[4] – ينظر: جورج لوغو، وظائف اللغة القانونية وبنيتها، في: محمد همام: اللسانيات القانونية: نصوص مترجمة، منشورات مطبعة الاقتصاد، ط1، أكادير، 2021، ص63-77.

[5] – يمكن التمثيل لذلك بكتاب مفيد في الموضوع، ينظر: أحمد عبد الظاهر، اللغة العربية والقانون، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ودار وجوه للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 1439هـ/2018م، تنظر على الخصوص المباحث: السادس والسابع والثامن، ص48-72.

مستوى الكتابات باللغة العربية التي تعالج اللغة القانونية مفردة، أو مصطلحاً، أو جملة، أو ترجمة، أو نصّاً، أو خطاباً، بما يجيب على إشكالات عويصة يتعرض لها الأساتذة، والمشرعون، والمحررون، والمترجمون، والقضاة، والمحققون، والمحامون، والطلبة، هذا ما تطلب منا العمل على محور اللغة القانونية، والبحث في التفاعلات بين اللغة والقانون باعتبارهما نظامين قائمين.

إننا لا نستطيع الحديث عن القانون إلاَّ داخل لغة القانون، لهذا السبب لا نجد الهيمنة الكبيرة والحضور الكثير للمصطلحات القانونية في اللغة العادية والمتداولة مع وجود التفاعل بين اللغتين؛ ذلك أن المتغيرات في اللغة العادية أوسع بكثير من متغيرات لغة القانون؛ فالقاضي الذي يتخذ قراراً، ويصوغ حكماً، ينطلق من اللغة العادية، كما أن المحررين التشريعيين يعالجون بانتظام قضايا ويتعاملون مع ألفاظ وعبارات ليست لها بالضرورة خصوصيات قانونية، وعند استعمالهم لكلمات يخضعونها لقواعد خاصة؛ مما يتطلب الدقة في اللغة القانونية، لن توفرها إلاَّ دراسات وأبحاث في الموضوع وتجاوز المعوقات التي تعترض دارس القانون ومدرسه من حيث اللغة القانونية، والمصطلح القانوني، والنص القانوني، والخطاب القانوني، والترجمة القانونية، والتحرير القانوني. مثل ما يتم إنجازه في مجموعة من المراكز البحثية التابعة لمجموعة من الجامعات الدولية[1].

إننا في حاجة، إذن، إلى كتب ودراسات وأبحاث يستفيد منها المدرسون للقانون، والمترجمون، والمحررون القانونيون، وطلبة العلوم القانونية[2].

2- تصنيف الدراسات السابقة

فأمام هذه التحديات، حددنا من أهداف البحث هو سدِّ النَّقص في المكتبة اللسانية القانونية بتوفير بيبليوغرافيا أولى في اللغة القانونية وفي اللسانيات التطبيقية القانونية، ذكرنا بعض عيناتها في قائمة مراجع البحث، وحاولنا تصنيفها إلى مراجع تعريفية ومراجع تطبيقية، وأخرى عامة، بحسب انتمائها إلى الفضاءات اللغوية وإلى الأنظمة القانونية المختلفة.

فبالنسبة للمراجع المنتسبة إلى **الفضاء الأنجلوسكسوني**، وجدناها تهتم أكثر بما هو تطبيقي؛ أي تطبيقات اللغة في مجالات قانونية مختلفة، مثل:

---

[1] - Centre de traduction et de terminologie juridique de l'université de Moncton.

فقد تم إحداث "**مركز الترجمة وعلم المصطلح القانوني**"، في جامعة مونغتون سنة 1979م لتسهيل تدريس القانون بالفرنسية، وقد اقترحت كتبه الأولى في (الصناعة المعجمية) (*lexicographie*) معجماً فرنسيا في الشعب الرئيسة للقانون العام (*La common law*): قانون الملكية (1980)، وقانون الثقة (droit des fiducies)، وقانون المسطرة المدنية والأدلة (*La procédure civile et la preuve*)، وقانون الآجال المدنية (*Les délits civils*)، وقانون العقود (*Les contrats*). وبموازاة هذه الإصدارات ترجم المركز عدداً كبيراً من النصوص التشريعية والتنظيمية.

[2] - نجد في كندا: البرنامج الوطني لإدارة العدالة في اللغتين الرسميتين

Programme national de l'administration de la justice dans les deux langues officielles. (PAJLO).

وهو متخصص في تعزيز الجودة اللسانية للنصوص القانونية.

– **علم اللغة الجنائي**، وقضايا الطب الشرعي[1]، وتحليل النصوص الشخصية المكتوبة[2]، ودراسة شهادة الشهود[3]، ودراسة لغة العدالة الجنائية، وقضايا اللسانيات الجنائية في المحاكم...

– **دراسة اللغة في قاعة المحكمة**؛ من حيث الممارسات التواصلية في المحاكمات[4]، وقوة اللغة وأسلوب العرض في قاعة المحكمة، ودراسات تحليلية ونفسية للغة تعليمات هيئة المحلفين[5]، وتنظيم السلوك اللَّفظي في الوضع القضائي[6]، وبناء الوقائع في المحاكمات، ومنطق الاستدلال في قاعة المحكمة[7]، والأساليب الدولية في قاعة المحكمة...

– **اللغة في النَّص القانوني**: وخاصة لغة القانون الإنجليزي، وفروعه، مثل: لغة القانون التجاري الموحد[8]؛ من حيث مجموعة من الخصائص النحوية، أو دراسة الأدِلَّة اللغوية، وترتيب الكلمات في التشريع[9]، ودراسة الفعل الكلامي القانوني، ولغة الخيال القانوني في النصوص، والتحليل اللغوي للحوار كدليل على تفسير أحداث الكلام، واستعمال الزمن في اللغة القانونية.

كما اهتمت الأبحاث الأنجلوسكسونية، وإن بدرجة أقل، بما هو نظري، بخصوص اللغويات القانونية واللسانيات القانونية؛ من حيث التعريف بالقانون ولغته، ودراسة شكل ووظيفة لغة نصوص قانونية معينة؛ مثل، الوصية[10]، والتطرق إلى الجوانب اللغوية في التعبير التشريعي، وقضايا الترجمة في محكمة ثنائية اللغة أثناء التقاضي، واللغة في العملية القضائية بعامة، ولغات قانونية خاصة

---

[1] - Frederic A. Philib Rick, Language and the Law, The Semantic of Forensic English, The Mac Mi llan Company-New YORK ,1949.

[2] - Eagleson, Robert D. Forensic Analysis of Personal Written Texts: A Case Study, in: Language and the Law (J. tibbons ed). 363, 1994.

[3]- Tiersma, Peter M. and Lawrence M. Solan, The Linguist on the Witness Stand: Forensic Linguistics in American Courts, 78 Language 221 (2002).

[4] - Jacquement, M. Credibility in Court: Communicative Practices in the Camorra Trials, Cambridge University Press, 1966.

[5] - Chrrow, Robert P. and Veda R. « Making Legal Language understandable: A Psycholinguistic Study of Jury Instructions », 79 Colum.L.Rev, 1306 (1979).

[6] - A Tkinson, J. Maxwell, and Paul Drew, Order in the Court: The Organization of Verbal Behavior in Juducial Setting. N.J: Humanities Press, 1979.

[7] - Gumpers, John, Fact and Inference in Courtroom Testimony, in John Gumpers (ed), Language and Social Identity 136, Cambridge University Press, 1982.

[8] - Mellinkoff, David, « The Language of the Uniforme Commercial Code », 77 Yale L.J 185 (1967).

[9] - Kurson, Dennis « Clarity and Word Orderin Legislation », 5 Oxford, J.Legal Stud. 269(1985).

[10] - Finegan, Edward « Form and Function in Testment Language », in: Linguistics and the Professions, ed by Robert J. Di Pietro, 113Norwood, N.J: Ablex Publishing co.(1982).

مثل: لغة الحنث باليمين[1]، ولغة العمل في القانون، من خلال تقارير المحاكم، وكذا دور **عالم اللغة باعتباره خبيراً في الإعداد القانوني**[2]، وعلاقة خبراء المعنى بالنظام القانوني، وقبول شهادة الخبراء في تحليل الخطاب في المحادثات المسجَّلة، وضوابط صياغة التشريعات والقواعد باللغة الإنجليزية، وظاهرة الاستعارة في الآراء القضائية، ودراسات حول الإنجليزية الأصلية في النصوص القانونية، ودراسات حول لغة القضاة، وعلاقة القضاة بالقواميس اللغوية، وإعادة الهيكلة المعرفية للأحكام التشريعية، وصياغة المعنى في القانون، من وجهات نظرية ونفسية وسيميائية[3]، ولغة الصَّمت ولغة الجسد، ولغة الاعتراف والاستجواب والخداع أمام المحاكم، وقضايا التواصل مع هيئة المحلفين ورجال القضاء والقانون، وكيف نجعل تعليماتهم مفهومة[4].

كما وجدنا بعض المراجع ذات اهتمام عام بالموضوع؛ مثل دراسة المنظورات اللغوية والقانونية في البلاد متعددة اللغات والثقافات، مثل أمريكا، وأستراليا[5]، ودراسة إيديولوجيا لغة القضاة[6]، ولغة مدرسة القانون، من حيث تعليم التفكير القانوني، وعلاقات القانون باللغة والقوة، والألعاب الكلامية في القانون، وعلاقة لغة القانون بالذاكرة...

وأما **المراجع الفرنكفونية**، فقد غلبت عليها المراجع التَّعريفية لجدة هذا المبحث في الدراسات القانونية الفرنكفونية؛ فمنذ أن أصدر **جيرار كورني** كتابه (**المعجم القانوني**) (1987)، وكتابه (**اللسانيات القانونية**)[7] (1990)، برزت أبحاث تعريفية بلغة القانون واللسانيات القانونية، أو لسانيات القانون كما في الكيبك[8]، فكثرت الأبحاث حول كلمات القانون[9] واللغة القانونية،

[1] - Tiersma Peter M, « The Language of perjury: Literal Truth, Ambiguity, and the False Statement Requirement » 635, Cal. L. Rev.373 (1990).

[2] - Rieber, Robert and Wiliam Stewart (eds), The Language Scientist as Expert in the Legal Setting, New York, Annals of the New York Academy of Science, (1990).

[3] - Jackson, Bernard S. Making Sense in Law: Linguistics, Psycological and Semiotic Perspective. Liverpool, Deborah Charles Publications, (1995).

[4] - Elwork, Amiram, Bruce D. Sales and James Alfini. Making Jury Instructions Understandabale, Charlotes Ville, Va, The Michieco.(1982).

[5] - Eades, Diana (ed), Language in Evidence Linguistic and Legal Perspectives in Multicultural Australia. Sydney, University of New South Wales Press, (1995).

[6] - Philips, Susan u. Ideologie in the Language of Judges, Oxford University Press, (1998).

[7] - Cornu, Gérard, Linguistique Juridique, Montchrestien, Paris, (2005).

[8] - Gémar Jean-Claude, Langage du droit et (juri) linguistique, états et fonctions de la jurilinguistique, in: jurilinguistique entre langues et droits, Bruxelles, Bruylant, (2005).

[9] - Chrnock Ross, Les mots du droit, in: Les langues de spécialité en questions: Perspective d'étude et applications, Dardo De Vecchi, Claire Martino (éds), (2008).

وظيفة وبنية وخصائص، والترجمة القانونية، واللغات المتخصصة[1]، ومنهج الفرنسية القانونية، وقضايا اللغة العلمية من المنظور المعياري القانوني، وهوية المفاهيم القانونية. كما برز البحث في حقول علمية جديدة مثل: علم الدلالة القانوني، وعلم دلالة التنظيم القانوني، وحقل الحجاج والبلاغة القانونية[2]، وحقل إبستمولوجيا المفاهيم القانونية، وحقل الاستعارات في الخطاب القانوني[3]. كما تم الاهتمام بالمصطلح القانوني، والمفهوم القانوني، من خلال دراسات تطبيقية عن المفاهيم ذات المحتوى المتغير، وعن استخدام المفاهيم المكتسبة في القانون، وعن الكلمات متعددة المعنى، وعن المعنى والقانون[4]، وقضية التعريف في القانون[5]، والمشترك الدلالي للمفاهيم اللغوية القانونية[6]، وقضايا المعجم القانوني، وتفسير القوانين...

وأما **المراجع باللغة العربية**، فأكثرها حديث؛ إذ ما زال حقل اللغة القانونية، أي لغة القانون الوضعي، بكراً، وتراوحت هذه المراجع بين أبحاث وكتب وأطروحات تعريفية بهذا المجال، كالحديث عن البلاغة القانونية، وصياغة النص القانوني، والتنظير للّغة المتخصصة، وإشارات جزئية، لكنها مهمة ومؤسسة في أطروحات أنجزها باحثون في كليات القانون؛ مثل أطروحة الأستاذ مُحَمَّد شليح حول (**تأويل العقود في قانون الالتزامات والعقود المغربي**)، نوقشت بكلية الحقوق بالرباط سنة 1995-1996[7]، وأطروحة الأستاذ نصير مكاوي بعنوان (**تأويل القاضي الإداري لقواعد القانون الضريبي**)، نوقشت بكلية الحقوق بسلا، دجنبر 2013م، وكذا أعمال الأيام الدراسية التي نظمها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، وأشرف عليها عالم اللسانيات عبد القادر الفاسي الفهري، تحت عنوان: **لغة الحق ولغة القانون**[8]؛ أيام 1-3 يوليوز 2003؛ وكان من توصياتها: النهوض بالدراسات المتعلقة بمجال اللغويات القانونية (Jurilinguistique) بإحداث هذا التخصص بالمؤسسات الجامعية والبحثية بالمغرب، لما له من أهمية في البناء اللغوي للنصوص القانونية، وجعل نصوص القوانين المصاغة باللغة العربية مرجعاً أولاً، مع إعادة النظر في

---

[1] - Lerat Pierre, Les langues spécialisées, Paris, PUF, (2005).

[2] - Livetp, « Argumentation et rhétorique juridique », in: Alland, Rials S, dir, Dictionnaire de la culture juridique, Lamy-puf, coll. Quadrigedicos poche, (2003).

[3] - Timsit G. « Les métaphores dans le discours juridiques », Revue europpéenne des sciencses sociales, n117, (2009).

[4] - Puigelier C. « Mots à sens multiple et règle de droit », Arch. Philo, droit, p. 381 S.

[5] - Ballan S, La définition dans la loi: Essai de linguistique juridique, la maison du dictionnaire, (2014).

[6] - Jeammaud A, « De la polysémie du terme (principe) dans les langages du droit et du juristes », in: Caudals, dir, Les principes en droit, Economica, (2008).

[7]- عنوان البحث كاملا: تأويل العقود في قانون الالتزامات والعقود المغربي: محاولة دراسة ميتودولوجية للفهم القضائي والفقهي للقانون التعاقدي، تحت إشراف الأستاذ مُحَمَّد الوكيلي. ويظهر البحث على طوله حاجة القاضي الملحة عند تأويله النصوص القانونية وكذا الوقائع إلى الكثير من مباحث اللسانيات القانونية مما تحدثنا عنه سابقا.

[8]- صدرت أعمال هذه الأيام في جزأين، إشراف عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة مُحَمَّد الخامس، الرباط، مارس2004.

الصياغة العربية لنصوص القوانين صياغة تهتم بالمصطلح القانوني وتحدد معناه وتوظف مصطلحات فقه الشريعة الإسلامية، ومصطلحات القوانين المستمدة من المنظومات الأجنبية، والاهتمام بالمضمون وسد الثغرات، وإحداث لجنة لتدوين القوانين ومراجعة المدونات والنصوص القانونية تتضمن، إلى جانب متخصصين ومتمكنين في الميدان، متخصصين في اللغة، قادرين على التعريب بدقة وأمانة، والعمل باستعجال على تعريب وترجمة ما يكتب وينشر من الدراسات اللغوية القانونية باللغات الأخرى، وكذا ترجمة نصوص القوانين العربية إلى لغة أخرى مثل الإنجليزية والإسبانية فضلا عن الفرنسية. كما وقفنا على بعض الأبحاث على مستوى الماستر في بعض كليات القانون حول صياغة النص القانوني، ودراسات حول أصول سن وصياغة وتفسير التشريعات، وأبحاث حول الحجاج في النص القانوني، أو في الخطاب القانوني، أو في الخطاب السياسي، من خلال مقاربات لسانية تداولية[1]. وبدأت تظهر بعض الأبحاث ذات المنحى التطبيقي؛ مثل: مقاربات لسانية ولغوية للخطابات القانونية والسياسية؛ مثل دراسة المغالطة في الخطاب السياسي، ودراسة آليات الإقناع فيه، ودراسة مصطلحاته، ودراسة بعض الظواهر البلاغية فيه؛ مثل الاستعارة والدعاية، والأبعاد التداولية عند القانونيين، ودراسة اللغة القانونية في بعض المدونات القانونية؛ مثل مدونة الأسرة، ودراسة التماسك النصي في لغة القانون في ضوء علم لغة النص[2]، ودراسة لغة الحكم القضائي من منظور تركيبي ودلالي[3]، ولغة المحاكم، وكذا ترجمة بعض الكتب حول علم اللغة القضائي والجنائي، وفي اللسانيات القانونية بعامة[4].

رغم المجهود المبذول على صعيد الخزانة العربية، فما زال قليلا بالمقارنة مع ما أنجز في حقل (اللسانيات القانونية) في الفضاءات العلمية والثقافية الأخرى الأنجلوسكسونية أو الفرنكفونية. كل هذا جعلنا نركز في بحثنا على (**اللسانيات العربية التطبيقية والقانون**)، محاولين إغناءه تدريسا، وتأليفا، وترجمة[5]، سواء على مستوى دارسة النصوص القانونية، في الفروع المختلفة، أو على صعيد استثمار آليات تحليل الخطاب في دراسة الخطاب القانوني. وسنركز في هذا البحث على نموذج من التطبيقات اللسانية على اللغة القانونية في المجال الجنائي، في إطار ما يعرف ب: **علم اللغة الجنائي**.

3- التطبيقات اللسانية في المجال الجنائي

[1]- مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني: قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، منشورات ضفاف والاختلاف، الطبعة الأولى، 1436هـ/2015م.

[2]- سعيد أحمد بيومي، لغة القانون في ضوء علم لغة النص: دراسة في التماسك النص، منشورات دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، الطبعة الأولى، القاهرة، 1431هـ/2010م.

[3]- سعيد أحمد بيومي، لغة الحكم القضائي: دراسة تركيبة دلالية، منشورات مكتبة الآداب، القاهرة، 2007.

[4]- أصدر الأستاذ حافظ إسماعيلي علوي، وهو من أبرز المؤلفين العرب في مجال اللسانيات القانونية، أربعة كتب جديدة في الموضوع، عن دار كنوز المعرفة، عبارة عن ترجمات لنصوص من الإنجليزية والفرنسية بما سيغني الخزانة العربية في الموضوع، وهي: (اللسانيات والقانون) 2022، و(لغات القانون) 2022، و(اللغة والقانون) 2023، و(الخطاب القانوني) 2023.

[5]- ينظر كتابنا: اللسانيات القانونية، نصوص مترجمة، منشورات مطبعة الاقتصاد، ط1، أكادير، 2022.

ارتبط علم اللغة الجنائي[1] بالعلاقة بين اللغة وبين التحقيقات الجنائية والأحكام القضائية. فهو حقل يستند إلى التطبيقات اللسانية في المجال الجنائي، فيكون بذلك علم اللغة الجنائي فرعا من فروع اللسانيات التطبيقية. واعتبره جون أولسون أحد تطبيقات علم اللغة[2]. وعليه يشتغل علم اللغة الجنائي على اللغة أو على النص اللغوي عندما يكون دليلا جنائيا قابلا للفحص والتحليل. فنص التهديد، وخطاب الفدية، ورسائل الانتحار، ورسائل الاستدراج الإرهابي، أو الجنسي، أو التزوير، أو الخداع، أو السب والشتم، أو القذف، أو المكالمات الطارئة[3]... أو ما يمكن تسميته بالجرائم اللغوية، كلها تدخل في إطار الأدلة الجنائية التي تقود المحققين وكذا القضاء إلى كشف الحقيقة الجنائية، والوصول إلى الفاعلين الحقيقيين، أي المجرمين، أو الوصول إلى براءة المتهمين. كما يمكن التمييز بين علم اللغة الجنائي الخاص، وبين علم اللغة الجنائي العام؛ إذ يتناول الأول التدقيق في البيانات اللغوية الجنائية، سواء كانت نصوصا أو خطابات، مما ذكرناه سابقا، ومما سنركز عليه في هذا البحث، ويتناول الثاني قضايا اللغة من حيث وضوح التشريع الجنائي، وكذا قضايا التحريات القانونية في القضايا الجنائية التي تشكل اللغة طرفا فيها؛ مثل: الترجمة في المحاكم الجنائية، ونسبة النصوص إلى مؤلفيها، والاختلافات اللغوية والثقافية لنصوص المتهمين في الجرائم والجنايات، وقضايا التواصل بين المتهمين وبين أجهزة التحقيق، وكذا كل الأفعال الكلامية والتواصلية في فضاء المحكمة، بين القضاة والمحامين، وبين القضاة والمتهمين، وبين المدعين والمدعى عليهم... ويبرز هذا حاجة القضاء إلى خبير لغوي جنائي ملم بنظريات اكتساب اللغة، وبآليات تحليل الخطاب، وبعلم الأصوات، وبعلم اللهجات، وبغيرها من مباحث اللسانيات النظرية والتطبيقية، خصوصا أن علم اللغة الجنائي يتعامل مع النصوص المكتوبة أو المنطوقة. وقد تأسس فرع لساني تطبيقي آخر في المجال الجنائي، يعرف ب: **الصوتيات القضائية**،[4] تتلخص

---

[1]- مازال المصطلح في هذا الحقل العلمي الجديد يعرف جدلا كبير بين من يسميه: علم اللغة الجنائي (ينظر: مالكولم كورتهارد وإليسون جونسون وديفيد رايت في كتاب: مقدمة إلى علم اللغة الجنائي: اللغة في علم الأدلة، ترجمة عبد الرحمن بن عبد العزيز القرش، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة). ومن يسميه: علم اللغة القضائي (ينظر: جون أولسون، علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، ترجمة محمد بن ناصر الحقباني، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، 2008). ومن يسميه: اللسانيات الجنائية (ينظر: صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، ودار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، 2020.) ويبدو أن المترجمين العرب في اللسانيات القانونية التطبيقية ممن اهتموا بحقل علم اللغة الجنائي قد اختلفوا في ترجمة لفظ: Forensic؛ فهي قد تعني: شرعي، أو قضائي، أو جنائي. وإذا كان القحباني (علم اللغة القضائي، 2018) قد اختار لفظ قضائي، والعصيمي (اللسانيات الجنائية، 2020)، فإنا نميل في اختيارنا إلى (علم اللغة الجنائي)، باعتباره فرعا من فروع اللسانيات القانونية التطبيقية. من منطلق أن مفهوم جنائي في المدونة القانونية المغربية التي نشتغل عليها في بحثنا يحيل فيها لفظ جنائي على مايتعلق بمحور: الجريمة والجنايات. ثم إن الخبير اللساني الجنائي يقوم بعمل تطبيقي في المختبر، فحصا للنصوص والخطابات؛ أي الأدلة الجنائية. فعمله عبارة عن بحث جنائي تطبيقي. ثم إن جون أولسون نفسه يتكلم عن المادة اللغوية الملفوظة المذكورة ضمن سياق قانوني أو جنائي، ويسميها نصا قضائيا.(علم اللغة القضائي: ضمن مبحث: أنواع النصوص القضائية، ص4.)

[2]- علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والعقاب، ترجمة محمد بن ناصر الحقباني، منشورات جامعة الملك سعود، 1429هـ/2008م، ص1.

[3]- عالج جون أولسون في الفصل العاشر من كتابه النصوص القضائية التالية، في سياقها الجنائي: مكالمات الطوارئ، وطلبات الفدية، واتصالات التهديد الأخرى، ورسائل الانتحار، والإفادة الأخيرة للمحكوم عليهم بالإعدام، والاعترافات والإنكار من قبل الشخصيات العامة البارزة. (علم اللغة القضائي، ص185-229.

[4]- ينظر: عبد الغفار سعد محمد، مقدمة في اللسانيات والصوتيات القضائية، منشورات دار النابغة للنشر والتوزيع، مصر، 2020.

وظيفته في تحديد هوية الأشخاص على أساس عينات اللغة المسجلة المنطوقة، ومن خلال قراءة الصورة الطيفية للكلام، ومن خلال التمثيل البياني للكلام، بما يساعد القضاء في تحديد هوية الصوت[1].

إن علم اللغة الجنائي، إذن، وباعتباره من فروع اللسانيات القانونية التطبيقية، يساعد القانون والقضاء معا على رصد كيفية استخدام اللغة في الجريمة من خلال تحليل المعطيات اللغوية ذات الأثر الجنائي، وكذا في القضايا المدنية، مما يمكن تناوله في دراسة أخرى. ولا يقتصر عمل علم اللغة الجنائي على تحليل لغة المتهم وحسب، بل يمتد إلى تحليل شهادات الشهود، والدفاع، وكل أنواع الإقرارات، والرسائل الإلكترونية والتسجيلات الصوتية والبيانات الصادرة عن كل أطراف القضية، سواء كانوا متهمين أم شهودا أم محامين أم قضاة أم رجال شرطة أم محققين[2].

4- دور الخبير اللغوي في التحقيقات الجنائية: جون أولسون نموذجا

الخبير عنصر مساعد للقضاء للوصول إلى الحقيقة، ويمتلك المؤهلات الفنية والتقنية للقيام بذلك بحسب حاجة القضاء. وبرغم الجدل الذي قد يثار حول حجية عمل الخبير في الإثبات الجنائي، فإن القاضي الجنائي يلتجئ إلى الخبير لتكوين قناعته، وإلى صياغة أحكامه بقدر كبير من الموضوعية والدقة، وإلى إكساب سلطته التقديرية أساسا علميا صلبا، من أجل العدالة والإنصاف في الحكم بين المتقاضين، خصوصا وأن القاضي ملزم بتعليل حكمه، وبسط المعطيات والأدلة القانونية والواقعية والعلمية، في حالة وجود خبرة، التي اعتمدها في منطوق حكمه، كما أن حكمه قد يتعرض للنقض من طرف محكمة النقض والتي تركز على القيمة التعليلية والتسببية والتكييفية للحكم القضائي؛ فالحكم القضائي ليس وثيقة رسمية لفض النزاع بين المتقاضين وحسب، بل هو تجسيد للعدالة، وأداة فعالة لحفظ الأمن القانوني والقضائي.

وقد منح المشرع الجنائي المغربي، مثلا، حرية للقاضي الجنائي لتقييم وسائل الإثبات وتقدير قيمتها.(المادة 287 من قانون المسطرة الجنائية). وتدخل الخبرة القضائية ضمن الأدلة التي ينظر فيها القاضي الجنائي لبناء قناعته. وقد حدد لها المشرع الجنائي المغربي شروطا محددة للأخذ بها في المادة الجنائية باعتبارها دليلا معتمدا قانونيا وواقعيا[3].

ويبقى تقرير الخبير دليلا مساعدا للقاضي الجنائي، كما يبقى للمحكمة السلطة في تقدير قيمة هذا الدليل. ولكن المشرع لم يترك للمحكمة الحرية التامة في تقدير قيمة الدليل في مجال الخبرة، بل أحاطها بضمانات تشريعية أهمها تثبيت الرقابة القضائية التي تمارسها محكمة النقض على تقدير القاضي الجنائي لقيمة الأدلة العلمية وخبرة الخبراء[1].

---

[1]- جون أولسون، علم اللغة القضائي، ص231.

[2]- صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، منشورات مركز عبد الله بن عبد العزيز الدولي، ودار وجوه للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 2020، ص27.

[3]- حدد المشرع الجنائي المغربي شروط الخبرة في المواد 194-209 من قانون المسطرة الجنائية. ونظم العلاقة القائمة بين القاضي والخبير من خلال المادتين 77و200 من قانون المسطرة الجنائية المغربي.

والمثير للانتباه أن الخبير القضائي عندما يذكر في المدونة القانونية المغربية، مثلا، سواء الجنائية أو المدنية، فإنه يقصد به الخبير في الشؤون الطبية والقضايا التقنية بالدرجة الأولى. ولا يشار بتاتا إلى الخبير اللساني أو اللغوي. ويبدو أن الأمر مرتبط بالتأثر السلبي للمشرع المغربي بالمشرع الفرنسي. مما جعل حقل علم اللغة الجنائي وما يتضمنه من خبرات لسانية تطبيقية على المادة الجنائية وكذا المدنية لم يعرف تطورا تشريعيا وقضائيا كبيرا. فالخبراء اللغويون في المجال القانوني الفرنسي يحضرون باعتبارهم شهودا أكثر مما هم خبراء، عكس النموذج الأنجلوسكسوني الذي يحضر فيه الخبير اللساني بهذه الصفة، ويتم الاستعانة به في قضايا جنائية معقدة؛ مثل قضايا الإرهاب، والجريمة الإلكترونية، وغيرها. ولكن هذا الوعي بدأ يتغير؛ فالجريدة الرسمية المغربية، مثلا، نشرت لائحة للخبراء القضائيين بالمملكة سنة2021، ذكرت من بينهم خبراء في مجال لغة الإشارة لذوي الحاجات الخاصة من الصم والبكم، وخبراء في الملكية الأدبية والعلمية والفنية، وفي تحقيق الخطوط، وفي النشر والإعلان، وفي مجال العلامات التجارية. وكلها خبرات يمكن أن ينجزها الخبير اللساني. يضاف إلى هذا ما يمكن أن ينجزه الخبير اللساني الجنائي في تحليل نصوص وخطابات المتهمين، أو الموضوعين تحت الرقابة القضائية، فقد خرجت اللسانيات الجنائية أول مرة من عباءة حقل تحليل الخطاب[2].

يقوم الخبير اللساني الجنائي بهذا الدور كاملا في النظام القانوني الأنجلوسكسوني، وهو ما قدم دعما أساسيا للمتدخلين في المجال الجنائي، سواء للشرطة، أو للمحققين، أو للقضاء بعامة. وهذا ما نلمسه في تجربة أحد الخبراء اللسانيين الجنائيين، وهو جون أولسون (1951-2021)؛ فهو أحد أبرز الوجوه العلمية في علم اللغة الجنائي، وتحديدا في اللغويات القضائية، في العالم. ويعتبر مرجعا لوكالات الأمن، ومكاتب الشرطة، ورجال القانون والقضاء. يجسد أولسون الخبير اللغوي الذي استثمر منجز اللسانيات التطبيقية في المجال الجنائي؛ ألف كتابا مرجعيا في الموضوع بعنوان: Forensic Linguistics: Introduction to Language, Crime and the Law, London2004، والذي ترجمه الأستاذ مُحَمَّد بن ناصر الحقباني ب: **علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون**، (منشورات جامعة الملك سعود 1429هـ/2008م). يبرز الكتاب تمتع أولسن بفهم عميق للغة وبتعقيداتها، خصوصا عند استعمالها في المجال القانوني، وفي المجال الجنائي تحديدا. فهو صاحب خبرة كبيرة في صياغة النصوص القانونية وكذا في التحقيق في الأدلة المكتوبة أو الشفوية. عمل في بداية مشواره العلمي مترجما فوريا لشرطة لندن، في تسعينيات القرن الماضي. وتخرج من جامعة كاليفورنيا من قسم علم النفس في سبعينيات القرن الماضي. يجسد مساره العلمي والتكويني نموذج الباحث الخبير الذي يمزج بين تخصصات متعددة في معالجة قضايا التحقيق الجنائي وتقديم الخبرات اللسانية

---

[1] – تنظم مهنة الخبراء القضائيين في المغرب من خلال: القانون رقم 45.00 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.01.126 في 29 من ربيع الأول 1422 الموافق 22يونيو2001، والمرسوم رقم2.01.2824 الصادر في 6جمادى الأولى1423 الموافق 17 يوليو2002، وقرار وزير العدل رقم 1081.03 الصادر في 2ربيع اللآخر1424 الموافق 3يونيو2003، الذي تحدث بموجبه أنواع الخبرة وتحدد مقاييس التأهيل للتسجيل في جداول الخبراء القضائيين.

[2] – Coulthard, M. and Johnson, A. The Routledge Hanbook of Forensic Linguistics. London (2010).and: Coulthard, M. « The offical version: Audience Manipulation in Police Record of Interviews with Suspects ». In: Texts and Practices: Readings in Critical Discourses Anlysis. London,(1996).

الجنائية إلى الدوائر الأمنية والقضائية[1]. فبعد أن عمل طبيبا نفسيا اختط لنفسه مسارا علميا آخر، وتخرج من جامعة بانجور بويلز، Bangor University، كما تخرج من جامعة برمنغهام، Birmingham Univesity، بدرجة ماجستير في (فلسفة اللغة الإنجليزية)، وهي الجامعة التي عرفت تأسيس حقل (**اللسانيات القضائية**) مع الأستاذ مالكولم كولتهارد Malcolm Coulthard، كما ذكرنا سلفا. كما حصل أولسن على دكتوراه في (فلسفة اللغة) من جامعة جلامورجان Glamorgan University، وتخرج بدبلوم في القانون من جامعة بانجور. وأنهى تميزه الأكاديمي بالحصول على دبلوم في الدراسات العليا في الخدمات الاحترافية في المحاماة، وتوج هذا التميز بالنجاح في مباراة المحامين بلندن. إن هذا المسار التكويني التكاملي لجون أولسن يجسد مسارا تكوينيا نموذجيا للخبير اللساني في المجال الجنائي. وكان أولسن واعيا بحاجة هذا الحقل العلمي الجديد الذي يجمع بين تخصصات كثيرة، وفي صلبها اللسانيات التطبيقية في المجال الجنائي. لذلك شغل **مديرا لمعهد علم اللغة القضائي**، والذي سيصبح **معهد علم اللغة القضائي الذكي**، وهو شركة عالمية استشارية في علم اللغة القضائي تقدم خبرات ودورات تدريبية متنوعة في مجال علم اللغة الجنائي. كما أصبحت هذه الشركة مرجعية في لجان مراقبة التعليم المفتوح، والتعليم عن بعد في بريطانيا. واشتهر جون أولسن أكثر في القضايا اللسانية الجنائية والمدنية. وكتب أكثر من خمسمائة تقرير كلف بها من وكالات قانونية، ومن مهنيين قانونيين؛ قضاة تحقيق، أو قضاة حكم، ومن إدارات حكومية، ومن شركات، ومن عملاء، ومن القطاع الخاص، في مختلف أنحاء العالم.

وبرزت خبرة جون أولسن اللسانية الجنائية في أعماله العلمية والتطبيقية التي أنجزها على جرائم القتل، وعلى الوفيات المشبوهة، وعلى قضايا الإرهاب[2]، وعلى الاختطافات، وترهيب الشهود، وقضايا الفدية، والابتزاز بالمال، أو التهديد بالقتل، وخصوصا قتل أفراد الأسرة، والاحتيال، والاعتداء الجنسي، والسرقات المسلحة، وغسيل الأموال، وتلويث المنتوجات، وعنف

[1]– لم يكن جون أولسن عالما خبيرا في علم اللغة القضائي وحسب، بل كان طيارا، يملك رخصة طيار، وطائرة هيلوكوبتر. ونشر مجلة (الطيار الدولية للطيران)، بين سنوات 1980و1990. وألف كتبا شخصية عديدة غير منشورة. كما كان رساما، وأنشأ معرضا للوحات في بيته.

[2]– استثمر الأستاذ محمد بن ناصر الحقباني معرفته الدقيقة بالخبرة اللسانية الجنائية لجون أولسون، وبتمرسه على تحليل نصوص الإرهابيين، فأحدث فرعا في علم اللغة الجنائي سماه: **اللسانيات الإرهابية** (Terrlinguistics). وقدم تعريفا إجرائيا لهذا الفرع؛ هو: (الدراسة العلمية للنصوص المكتوبة والمنطوقة من قبل عناصر إرهابية أو إجرامية بقصد التعرف على مصدرها الحقيقي، وما تحمله من إشارات ورموز وإحاءات (لغوية) لعناصر الخلايا الإرهابية النائمة أو المنظمات الإجرامية.) وقد اعتمد الحقباني مداخل جون أولسون في تحليل أهم رسالة إرهابية بعد أحداث 11شتنبر الإرهابية في أمريكا، وهي: الجمرة الخبيثةThe Anthrax. فهو منهج تحليلي من صلب اللسانيات الجنائية أثبت فعاليته، ويمكن تطبيقه على نصوص مشابهة لإرهابيين في بلاد أخرى. ونحتاج في هذا السياق، بنظر الحقباني، إلى إنشاء قاعدة بيانات لنصوص الإرهابيين، المكتوبة والمنطوقة، توضع بين يدي الخبراء اللسانيين الجنائيين لتحليلها وبلورة فرضيات جديدة وإنشاء باراديغمات تحليلية ذات قوة تفسيرية واستكشافية للغة الإرهابيين ولخطاباتهم، وقادرة على مواجهة الإرهابيين وحماية المجتمع من خطرهم. فاللسانيات الإرهابية تساعدنا على إضاءة شخصية الإرهابي ومستواه التعليمي؛ هل هو متعلم؟ هل أسلوبه حقيقي أم مصطنع؟ هل تحمل لغته بصمات جماعة إرهابية معروفة؟ هل هو مثلا عربي أصلي، أم متعلم للعربية؟ وتستثمر اللسانيات الإرهابية منجزات فروع علمية أخرى؛ مثل: تحليل الخطاب، وعلم الرموز الاتصالية، واللغويات الحاسوبية، وعلم الإحصاء، وعلم النفس اللغوي، وعلم الجريمة، وعلم الأدلة الجنائي... تتداخل هذه الفروع لتعميق البحث الجنائي على قاعدة الخبرة اللسانية. (ينظر: محمد ناصر الحقباني، اللسانيات الإرهابية Terrolinguistics، صحيفة الجزيرة، العدد 12944، الجمعة 29 صفر1429.)

العصابات، وتحقيقات أباطرة المخدرات... كما أظهر أولسن خبرة لسانية جنائية عالية في تحليل مختلف أنواع النصوص سواء كانت مذكرات فدية، أو رسائل انتحار، أو رسائل تهديد[1]. واستطاع فك شفرات الرموز اللغوية للعصابات، من خلال التحليل اللساني التطبيقي للنصوص[2]، سواء كانت عبر الهاتف، أو عبر البريد الإلكتروني، أو من خلال فحص المستندات التي يضعها القضاء بين يديه باعتباره خبيرا لسانيا جنائيا. فقد أنجز تحاليل دقيقة للعديد من مقابلات الشرطة، والمكالمات الهاتفية الوهمية والحقيقية لصالح مكاتب خدمات الطوارئ، وشرطة المراقبة الصوتية. وقد ذكر الكثير من هذه النماذج التحليلية في كتابه المرجعي (**علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون**). كما برزت موهبته في الكشف عن مؤلفي العديد من الوثائق مجهولة المصدر، ورسائل الكراهية...

واعتمدت خبرة جون أولسون في العديد من المحاكم البريطانية؛ مثل: محكمة التاج، ومحكمة الصلح، ومحكمة التحقيق الجنائي. وقدم خبرته اللسانية الجنائية، وشهادته اللغوية القضائية، في محاكم دولية كثيرة؛ مثل: المحكمة الجنائية المركزية، ومحاكم الطب الشرعي، ومحكمة اللجوء والهجرة في المملكة المتحدة. كما اشتغل على مجموعة من الأدلة التي اعتمدتها المحكمة العليا الأمريكية. وقبل خبيرا لسانيا جنائيا في محكمة مدنية بأستراليا في قضايا تتعلق بالسرقات العلمية، وبقضايا الطبع والنشر. كما حضر في محاكم أخرى في سويسرا، وسنغافورة، باعتباره شاهدا وخبيرا لغويا جنائيا.

ولم يقتصر عمل أولسن على تقديم الخبرة وحسب، بل عمل أستاذا لعلم اللغة القضائي، في كلية بانجور للغات، وفي كلية القانون. وقدم محاضرات كثيرة في (**قانون أدلة الخبراء**). وعمل خبيرا في دراسات الطب الشرعي في كلية كاليفورنيا، وأستاذا زائرا في علم اللغة القضائي في جامعة نوفي بازار الدولية في صربيا.

وأصدر جون أولسون العديد من المؤلفات في مجال اللسانيات الجنائية؛ أبرزها: ثلاث طبعات من كتاب: (**علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون**). وترجم إلى عدة لغات من بينها اللغة العربية. وصدرت طبعتان من كتابه: Word Crime: Solving Crime Through Forensic Linguistics[3]، (لغة الجريمة: معالجة الجريمة من خلال علم اللغة القضائي). ناقش فيه مجموعة من الملفات والقضايا المتعلقة بعلم اللغة القضائي من خلال نماذج تطبيقية وعينات محددة. وقدم له بمقدمة أعاد فيها شرح أهمية هذا التخصص المندمج الجديد بين اللسانيات التطبيقية والتحقيقات الجنائية. كما يشكل كتابه (**المحقق اللغوي**) خلاصة سيرته الذاتية. أما كتاب: (**علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون**)، فيلخص أطروحته في إثبات الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه اللسانيات التطبيقية في المجال الجنائي والقضائي للتغلب على المجرمين، وفي الوصول إليهم، رغم ذكائهم، ورغم تعقيدات العمليات الإجرامية في الوقت المعاصر.

[1] – ينظر الفصل العاشر من كتابه: علم اللغة القضائي، ص185 وما بعدها.

[2] – ينظر ملحق التمارين التطبيقية في كتابه: علم اللغة القضائي، ملحق أ، تمارين: 1-12، ص281-297.

[3] - Continuum International Publishing Group, London,2009.

وترأس جون أولسون **الرابطة الدولية لعلم اللغة القضائي واللغويات القانونية**، وهي مؤسسة تجمع اللسانيين الذي يشتغلون، أو يشمل عملهم القانون؛ أي من الذين يبحثون في الأدلة اللغوية المكتوبة والمنطوقة في المحكمة؛ مثل: إسناد المؤلف، والاعترافات المتنازع حولها... كما تهتم هذه الرابطة بالجوانب الأخرى التي تتعالق فيها اللغة بالقانون؛ أي اللغة القانونية، واللغة في العملية القانونية، واللغة باعتبارها دليلا، جنائيا أو مدنيا. كما يجتمع في هذه المؤسسة اللسانيون بأصحاب المهن القانونية والقضائية، في ندوات، ومؤتمرات، وورشات بحث ومناقشة، خصوصا وأن المؤسسة تجعل من أهدافها الأساسية تحسين إدارة النظم القانونية من خلال نشر الفهم الأفضل للتفاعل بين اللغة والقانون، كما تهدف إلى تعزيز دراسة لغة القانون؛ سواء كانت دراسة لغة المستندات القانونية، أم كانت لغة المحاكم، أم كانت لغة الشرطة والمحققين، أم كانت لغة السجن والمسجونين. وتهدف كذلك إلى تعزيز دراسة الأدلة اللغوية، سواء كانت صوتية، أم صرفية، أم نحوية، ودراسة الخطابات القانونية من منظور تداولي (برغماتي)، في تحليل المؤلفات، ورصد الانتحالات، وحديث المتحدث، متهما كان، أم شاهدا، أم متقاضيا... ومقارنة الأصوات، ورصد الاعترافات، وتحديد التنميطات اللغوية...

وطورت المؤسسة أيضا بقيادة الخبير اللغوي الجنائي جون أولسون البحث في اللغة باعتبارها دليلا مدنيا؛ مثل العلامات التجارية[1]، ومنازعات العقود، وفي الإشهار[2]، وفي ضبط مسؤولية المنتج، وفي الممارسات التجارية الخادعة، وفي التعدي على حقوق المؤلفين، وفي التخفيف من عدم المساواة على أساس اللغة، والحرمان اللغوي في النظام القانوني. كما ساهم مشروع المؤسسة في تعزيز تبادل الأفكار والمعلومات بين المجموعات القانونية واللغوية، وفي الترجمة القانونية، وفي تعزيز الفهم العام للتفاعل بين اللغة والقانون؛ من خلال تعزيز اهتمامات اللسانيين بالبحث في القانون، ونشر المعرفة اللغوية وتطبيقاتها في المجال القانوني، وكذا نشر قواعد الممارسات اللغوية الفضلى في المجالات القانونية المختلفة؛ مثل الإدلاء بالشهادات في المحاكم، وكتابة التقارير، وتسجيل الإفادات القانونية، وتحليل الاعترافات، وتحليل رسائل الانتحار، واستجوابات الشرطة...

خاتمة:

انتهينا في هذا البحث إلى عرض الكثير مما تعد به اللسانيات المجال القانوني عموما، وما تعد به اللسانيات التطبيقية المجال الجنائي خصوصا. وركزنا على فرع: **علم اللغة الجنائي**، باعتباره عملا لسانيا تطبيقيا على الأدلة اللغوية والمنطوقة ذات الطبيعة

[1]– يمكن أن يقدم الخبير اللساني معطيات مهمة للجهات القضائية في ما يتعلق بالعلامات التجارية، في إطار حماية الملكية الصناعية والتجارية، سواء كانت علامات مستمدة من تسميات، أو كانت شارات تصويرية، رسوما أو لصائق، أو شعارات مرسومة، أو ذات أبعاد ثلاثية، أو كانت أشكالا أو ألوانا، وسواء كانت شارات صوتية أو شمية... فالخبير اللساني يمتلك أدوات منهجية ومعرفية للمقارنة والتحليل، وللكشف عن التقليد أو الاستغلال للعلامات خارج القانون، بما يفيد القضاء عند النظر في نوازل كثيرة بخصوص العلامات التجارية.

[2]– بدأ تظهر بحوث جديدة تؤسس لفرع جديد في اللسانيات القانونية، وهو: **السيميائيات القانونية**. يحاول استثمار بعض منجزات الدرس السيميائي في تحليل الخطاب القانوني؛ بما يعني دراسة العلامات في علاقتها بمؤوليها من خلال أبعادها الثلاثة: البعد التركيبي، والبعد الدلالي، والبعد التداولي، بحسب اجتهاد تشالز موريس، من خلال استثمار المثلث السيميائي، أو من خلال اجتهادات غريماس في المربع السيميائي. ينظر: عبد الحق بلعابد، السيميائيات القانونية، مجلة سيميائيات، العدد1، وهران، خريف 2005.

الجنائية. وبسطنا كيف يساند الخبير اللغوي، من خلال العتاد المعرفي والمنهجي للسانيات التطبيقية، القضاء في توفير أدلة ذات مصداقية. كما تساعد أجهزة التحقيق والأمن، ومؤسسات الدولة المختصة، في الرفع من فعالية عناصرها معرفيا ومهنيا، من خلال تقديم دراسات لسانية تطبيقية في السياق الجنائي؛ دراسة لغة المجرمين، والإرهابين، وتحليل نصوص وأصوات الأشخاص الخطرين، أو الموضوعين تحت المراقبة القضائية. كما يقدم الخبير اللساني نماذج عملية في تفسير المستندات القانونية، ومنهجية دراسة كل أنواع النصوص الجنائية والقضائية، وصياغة نماذج تفسيرية، من خلال اللغة والكلام، لما يصدر عن المجرمين من كلمات وأصوات.

وقدم البحث نموذجا لخبير لغوي جنائي، استثمر حقل اللسانيات التطبيقية في تجويد عمل التحقيق الجنائي، وكذا الاجتهاد القضائي. فقد عرض البحث تجربة جون أولسون باعتباره واحدا[1] من المؤلفين والممارسين للخبرة اللسانية في المجال الجنائي والقضائي، وممن كان عمله دائما في خدمة العدالة.

وانتهي البحث ايضا إلى أن الجامعة العربية مطالبة بالانخراط في هذه الحركية العلمية الأكاديمية الدولية التي يعرفها حقل اللسانيات القانونية، في إطار تداخل الاختصاصات، في إطار باردیغمات علمية جديدة ومركبة. فهي مطالبة بإحداث فروع كثيرة للسانيات القانونية العامة والتطبيقية في كليات القانون، تعالج قضايا لغات القانون المتخصصة، والأدلة ذات الطبيعة اللغوية، وتنفتح على حقوق اجتماعية وفروع علمية ذات أهمية قصوى في حياتنا المعاصرة، خصوصا في الجوانب القانونية والجنائية والأمنية.

[1] – يمكن أيضا الإشارة إلى الخبير اللساني الجنائي مالكولم كولتهارد Malcolm Coulthard، باعتباره من المتخصصين في تحليل الخطابات الجنائية، وهو من الأساتذة الأوائل للسانيات الجنائية في أستون (برمنغهام، م.م) Aston University birmingham, R. U. ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، الخطاب القانوني، مرجع سابق، ص105-106.

مراجع البحث بالعربية:

- ابن رشد، شرح البرهان لأرسطو، وتلخيص البرهان، جمعه وشرحه وقدم له عبد الرحمن بدوي، السلسلة التراثية، 12، الطبعة الأولى، الكويت، 1405هـ/1984م.
- أحمد عبد الظاهر، اللغة العربية والقانون، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ودار وجوه للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 1439هـ/2018م.
- أبو نصر الفارابي، إحصاء العلوم، صححه ووقف على طبعه وصدره بمقدمة مع التعليق عليه عثمان مُحَمَّد أمين، مطبعة الخانجي، القاهرة.
- جوليا كريستيفا، علم النص، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، ط2، الدار البيضاء، 1997.
- جون أولسون، علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والعقاب، ترجمة مُحَمَّد بن ناصر الحقباني، منشورات جامعة الملك سعود، 1429هـ/2008م.
- حافظ إسماعيلي علوي، الخطاب القانوني، منشورات دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2023.
- حافظ إسماعيلي علوي، لغات القانون: ترجمات مختارة، تقديم سعد مصلوح، منشورات دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1443هـ/2022م.
- سعيد أحمد بيومي، لغة الحكم القضائي: دراسة تركيبة دلالية، منشورات مكتبة الآداب، القاهرة، 2007.
- سعيد أحمد بيومي، لغة القانون في ضوء علم لغة النص: دراسة في التماسك النص، منشورات دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، الطبعة الأولى، القاهرة، 1431هـ/2010م.
- صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، منشورات مركز عبد الله بن عبد العزيز الدولي، ودار وجوه للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 2020.
- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، حققها وقدم لها وعلق عليها عبد السلام الشدادي، الجزء الثاني، ط1، الدار البيضاء، 2005.
- عبد الغفار سعد مُحَمَّد، مقدمة في اللسانيات والصوتيات القضائية، منشورات دار النابغة للنشر والتوزيع، مصر، 2020.
- فولفغانغ إيزر، فعل القراءة، نظرية جمالية التجاوب،، ترجمة حميد لحميداني والجلالي الكدية، منشورات مكتبة المناهل، الرباط، 1995.
- لغة الحق ولغة القانون، إشراف عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة مُحَمَّد الخامس، الرباط، مارس2004.

- مُحَمَّد شيلح، تأويل العقود في قانون الالتزامات والعقود المغربي: محاولة دراسة ميتودولوجية للفهم القضائي والفقهي للقانون التعاقدي، رسالة دكتوراه، تحت إشراف الأستاذ مُحَمَّد الوكيلي، نوقشت بكلية الحقوق بالرباط، جامعة مُحَمَّد الخامس، سنة 1995-1996.

- مُحَمَّد ناصر الحقباني، اللسانيات الإرهابية Terrolinguistics، صحيفة الجزيرة، العدد 12944، الجمعة29صفر1429.

- مُحَمَّد همام: اللسانيات القانونية: نصوص مترجمة، منشورات مطبعة الاقتصاد، الطبعة الأولى، أكادير، 2021.

- مُحَمَّد همام، إبستمولوجيا العلوم الإسلامية، مقاربات منهجية في علم اجتماع المعرفة الدينية، منشورات، طوب بريس، الطبعة الأولى، الرباط، 2016.

- مُحَمَّد همام، التداخل المعرفي: دراسة في المفهوم، ضمن: التكامل المعرفي وأثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية"، منشورات المعهد العالي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، فرجينيا، 2012م.

- مُحَمَّد همام، الفن المغربي جاذباً للاندماج الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية في أغاني ناس الغيوان، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، نوفمبر 2013م. حاز هذا الكتاب على الجائزة التقديرية للعلوم الاجتماعية.

- مُحَمَّد همام، المنهج والاستدلال، مساهمة في النقد، منشورات دار الهادي، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.

- مُحَمَّد همام، تحيز المفاهيم والمصطلحات، من أجل بديل اجتهادي تطبيقي جديد، من منشورات الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، 2020.

- مُحَمَّد همام، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي، دراسة في العلاقات بين العلوم، منشورات مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2017.

- مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني: قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، منشورات ضفاف والاختلاف، الطبعة الأولى، 1436هـ/2015م.

References

- A Tkinson, J. Maxwell, and Paul Drew, Order in the Court: The Organization of Verbal Behavior in Juducial Setting. N.J: Humanities Press, 1979.

- Ballan S, La définition dans la loi: Essai de linguistique juridique, la maison du dictionnaire, (2014).

- Chrnock Ross, Les mots du droit, in: Les langues de spécialité en questions: Perspective d'étude et applications, Dardo De Vecchi, Claire Martino (éds), (2008).

- Chrrow, Robert P. and Veda R. « Making Legal Language understandable: A Psycholinguistic Study of Jury Instructions », 79 Colum.L.Rev, 1306 (1979).

- Cornu, Gérard, Linguistique Juridique, Montchrestien, Paris, (2005).

- Eades, Diana (ed), Language in Evidence Linguistic and Legal Perspectives in Multicultural Australia. Sydney, University of New South Wales Press, (1995).

- Eagleson, Robert D. Forensic Analysis of Personal Written Texts: A Case Study, in: Language and the Law (J. tibbons ed). 363, 1994.

- Elwork, Amiram, Bruce D. Sales and James Alfini. Making Jury Instructions Understandabale, Charlotes Ville, Va, The Michieco.(1982).

- Finegan, Edward « Form and Function in Testment Language », in: Linguistics and the Professions, ed by Robert J. Di Pietro, 113Norwood, N.J: Ablex Publishing co.(1982).

- Gémar Jean-Claude, Langage du droit et (juri) linguistique, états et fonctions de la jurilinguistique, in: jurilinguistique entre langues et droits, Bruxelles, Bruylant, (2005).

- Gumpers, John, Fact and Inference in Courtroom Testimony, in John Gumpers (ed), Language and Social Identity 136, Cambridge University Press, 1982.

- Jackson, Bernard S. Making Sense in Law: Linguistics, Psycological and Semiotic Perspective. Liverpool, Deborah Charles Publications, (1995)

- Jacquement, M. Credibility in Court: Communicative Practices in the Camorra Trials, Cambridge University Press, 1966.

- Jeammaud A, « De la polysémie du terme (principe) dans les langages du droit et du juristes », in: Caudals, dir, Les principes en droit, Economica, (2008).

- Kurson, Dennis « Clarity and Word Orderin Legislation », 5 Oxford, J.Legal Stud. 269(1985).

- Lerat Pierre, Les langues spécialisées, Paris, PUF, (2005).

- Livetp, « Argumentation et rhétorique juridique », in: Alland, Rials S, dir, Dictionnaire de la culture juridique, Lamy-puf, coll. Quadrigedicos poche, (2003).

- Mellinkoff, David, « The Language of the Uniforme Commercial Code », 77 Yale L.J 185 (1967).

- Philips, Susan u. Ideologie in the Language of Judges, Oxford University Press, (1998).

- Puigelier C. « Mots à sens multiple et règle de droit », Arch. Philo, droit, p. 381 S.

- Rieber, Robert and Wiliam Stewart (eds), The Language Scientist as Expert in the Legal Setting, New York, Annals of the New York Academy of Science, (1990).

- Tiersma Peter M, « The Language of perjury: Literal Truth, Ambiguity, and the False Statement Requirement » 635, Cal. L. Rev.373 (1990).

- Timsit G. « Les métaphores dans le discours juridiques », Revue europpéenne des sciencses sociales, n117, (2009).

- Frederic A. Philib Rick, Language and the Law, The Semantic of Forensic English, The Mac Mi llan Company-New YORK ,1949.

- Pierre Lerat, « Les langues spécialisées », PUF, 1995.

- Tiersma, Peter M. and Lawrence M. Solan, The Linguist on the Witness Stand: Forensic Linguistics in American Courts, 78 Language 221 (2002).

- Wester E, « L'étude scientifique générale de la terminologie, zone frontière entre la linguistique, l'ontologie informatique et les sciences des choses », 1974